

## الملخص التنفيذي

يتناول تقرير الكويت للتنافسية للعام 2018/2017 في إصداره الثالث عشر تحليل جوانب التنافسية المتعلقة بالاقتصاد الكويتي استناداً على نتائج التقرير العالمي للتنافسية الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي في العام 2017/2018، وقد بينت نتائج هذا العام أن دولة الكويت تحتل المركز 52 على المستوى الدولي في مؤشر التنافسية العالمية، وهو ما يمثل إنحداراً كبيراً في ترتيبها بأربعة عشر مركزاً مقارنة بالعام السابق 2017/2016 عندما احتلت المركز 38، وهو تراجع غير مسبوق للتنافسية الاقتصادية الكويتية عبر الثلاثة عشر سنة التي شهدت إدراج دولة الكويت ضمن التقارير العالمية للتنافسية. كذلك تراجع ترتيب دولة الكويت بين عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية إلى المركز التاسع في هذا العام 2018/2017 مقارنة بالمركز السابع في العام الماضي 2017/2016. وبشكل عام هو واضح من الجدول التالي، تؤكد البيانات المتعلقة بمؤشر التنافسية العالمية على أن وضع دولة الكويت التنافسي خلال العام الحالي هو الأسوأ خلال الخمس سنوات الأخيرة، مع تدهوره الملحوظ خلال السنوات الثلاث الماضية التي شهدت تحول ترتيب دولة الكويت من المركز 34 في العام 2016/2015، والمركز 52 في العام الحالي 2018/2017.

جدول 1: مؤشر التنافسية العالمية - ترتيب دولة الكويت على مدى خمس السنوات الأخيرة

| العام             | 2014/2013 | 2015/2014 | 2016/2015 | 2017/2016 | 2018/2017 |
|-------------------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| ترتيب دولة الكويت | 36        | 40        | 34        | 38        | 52        |

يتكون هذا التقرير من ثلاثة فصول رئيسية، يختص الفصل الأول منها بتقديم نظرة عامة على الاقتصاد الكويتي من خلال عرض بعض المعلومات العامة حول وضعه الحالي، وحول مناخ بيئة الأعمال فيه. ويبدأ هذا الفصل بتقديم خلفية عامة عن أهم نواحي الأداء على المستوى الاقتصادي الكلي خاصة النمو الاقتصادي والقطاع النقدي والمصرفي والتضخم المالي والتجارة الخارجية والمالية العامة، كما يسلط الفصل الأول الضوء على بيئة الأعمال في دولة الكويت، حيث تبرز في هذا الشأن الاختلالات الكبيرة التي تتمثل أساساً في كثير من الجوانب ذات الصلة بممارسة الأعمال مقارنة بباقي دول العالم في ظل غياب الانسيابية والسهولة، وذلك استناداً على البيانات الصادرة عن "مشروع ممارسة الأعمال" لعام 2018 والذي تقوم بنشره مجموعة البنك الدولي، فوفقاً لأحدث بيانات مؤشر المجمع المعني بسهولة ممارسة الأعمال، فإن دولة الكويت تحتل الترتيب رقم 96 عالمياً في هذا المجال، وهو ما يمثل تحسناً نسبياً بمقدار ستة مراكز مقارنة بالعام 2017.

أما الفصل الثاني فقد خُصص لعرض نتائج التقرير العالمي للتنافسية بشكل تفصيلي. وكما ورد أعلاه، تبين هذه النتائج أن الكويت تحتل المركز 52 عالمياً في مؤشر التنافسية العالمية، وبذلك تحتل المرتبة التاسعة في عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية، والمرتبة الخامسة على المستوى الخليجي متقدمة فقط على سلطنة عمان (انظر الجدول 2). كما يبرز الفصل الثاني من التقرير اعتماد الترتيب العام في مؤشر التنافسية العالمية على ثلاثة محاور فرعية وهي: المؤشر الثانوي للمتطلبات الأساسية، والمؤشر الثانوي لمعززات الكفاءة، والمؤشر الثانوي لعوامل الإبداع. ويتضح من

النتائج المتعلقة بالمؤشر الثانوي للمتطلبات الأساسية التي يوثقها التقرير أن ترتيب الكويت قد تراجع للعام الثاني على التوالي وبشكل لافت، من المركز 33 في العام 2016/2015 إلى المركز 36 في العام 2017/2016 لكي يصل إلى المركز 50 عالمياً في العام الحالي 2018/2017، وهو ما يضعها في المركز السابع في عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية وهو نفس المركز الذي حصلت عليه في العام الماضي، وتقدمت الكويت بين دول مجلس التعاون الخليجي فقط على مملكة البحرين وسلطنة عمان في هذا المجال. وتحتل الكويت أيضاً المركز 73 عالمياً في مؤشر معززات الكفاءة في العام الحالي 2018/2017، وهو ما يمثل تراجعاً بثلاثة مراكز من المركز 70 في العام الماضي 2017/2016، وبذلك احتلت الكويت المرتبة الأخيرة في هذا المجال ضمن عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية وكذلك من بين دول مجلس التعاون الخليجي. أما فيما يتعلق بالمؤشر الثانوي لعوامل الإبداع، يتبين من خلال التقرير التراجع الملحوظ في ترتيب الكويت العالمي في هذا المجال من المركز 79 في العام الماضي 2017/2016 إلى المركز 86 في العام الحالي 2018/2017، وهو ما يجعل ترتيب دولة الكويت المركز الأخير ضمن عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية وبين دول مجلس التعاون الخليجي. هذا ويعرض الفصل الثاني من التقرير أهم النتائج المتعلقة بأركان مؤشر التنافسية العالمية البالغ عددها 12 ركناً، منتهياً بخاتمة تلخص أهم العوامل الأكثر تعقيداً لممارسة أنشطة الأعمال في الكويت التي يتم تحديدها من خلال استفتاء لآراء رجال الأعمال، وتأتي الإجراءات البيروقراطية الحكومية في مقدمة هذه العوامل وذلك للعام الثالث عشر على التوالي.

جدول 2: مؤشر التنافسية العالمية - نتائج 2018/2017

| الدولة                   | الترتيب العالمي | ترتيب عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية |
|--------------------------|-----------------|--|
| سنغافوره                 | 3               | 1  |
| النرويج                  | 11              | 2  |
| الإمارات العربية المتحدة | 17              | 3  |
| قطر                      | 25              | 4  |
| إستونيا                  | 29              | 5  |
| السعودية                 | 30              | 6  |
| البحرين                  | 44              | 7  |
| سلوفينيا                 | 48              | 8  |
| الكويت                   | 52              | 9  |
| جمهورية سلوفاكيا         | 59              | 10                                       |
| عمان                     | 62              | 11                                       |
| قبرص                     | 64              | 12                                       |

ويخصص الفصل الثالث من التقرير لموضوع اقتصاد المعرفة كمدخل لتطوير تنافسية الاقتصاد الكويتي، حيث أثبتت التجارب العالمية الناجحة أن الاستثمار في اقتصاد المعرفة يعتبر من أهم مقومات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ومن هذا المنطلق، تحتاج دولة الكويت إلى جهود كبيرة من قبل الأجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للانتقال بالمجتمع نحو اقتصاد المعرفة. علماً بأن دولة الكويت قطعت بعض الخطوات في الأخذ ببعض متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة، كتهيئة بعض جوانب البنية التحتية المعلوماتية وإقرار بعض التشريعات الداعمة. ولكن تبقى الجهود الحكومية لا تستند على رؤية واضحة ومحددة حول تهيئة البيئة المناسبة للانتقال نحو الاقتصاد المعرفي. ويركز الفصل الثالث على أهمية إجراء تعديلات على رؤية الكويت 2035 لتقوم على أساس تحول الكويت لمركز مالي وتجاري قائم على اقتصاد المعرفة، وتحديد متطلبات تحقيق هذه الرؤية وأهمها التأسيس لبيئة قائمة على الابداع والابتكار في سبيل تحويل الأنشطة الاقتصادية من التقليدية إلى القطاعات القائمة على اقتصاد المعرفة. وحدد الفصل ثلاثة محاور رئيسية تتداخل وتتكامل فيما بينها بشكل كبير لتشكل في مجموعها المحركات الأساسية لعملية تحول الاقتصاد نحو المعرفة:

### المحور الأول - الإصلاح الحكومي وترشيد العمل المؤسسي

وذلك من خلال التوجهات الأساسية التالية:

- أن تكون مرجعية التطوير والترشيد للإدارة الحكومية هو التحول نحو اقتصاد المعرفة، وهو ما يتطلب إجراء تعديلات جوهرية على رؤية الكويت 2035، وخطط التنمية متوسطة الأجل وبرامج عمل الحكومة بالشكل الذي يضمن محورية اقتصاد المعرفة في عملية تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري رائد في المنطقة.
- إصلاح الإدارة الحكومية لإنتاج إدارة قادرة على التعامل مع الرؤية المستقبلية للاقتصاد الكويتي في سياق التحول نحو اقتصاد المعرفة، وهو ما يستلزم تطبيق مبادئ الكفاءة وقياس الأداء في التعيينات والترقيات، وبشكل خاص في المناصب القيادية، كما لا بد من تطبيق مبادئ المحاسبة والجزاء والثواب لضبط مواطن القصور في أداء أجهزة الدولة.
- ترشيد حجم الإدارة الحكومية وتنظيماتها بغرض تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين، وهو ما يستلزم تقليص حجم العاملين في القطاع الحكومي بصورة فعالة تراعي الاعتبارات الاجتماعية للبيئة المحلية وفي الوقت ذاته القدرات المالية للدولة على المدى المتوسط والبعيد، كما يتضمن ذلك دمج الكيانات الحكومية ذات الاختصاصات المتشابهة بما يمكنها من تقديم الخدمات ذاتها بكفاءة أكبر.
- ترشيد الممارسات البرلمانية بالشكل الذي يساهم في المحافظة على النزاهة والشفافية وعدم تعارض المصالح في العمل الحكومي، دون الإفراط في الرقابة وتقديم المصالح الفئوية والحزبية بما يؤدي إلى تعطيل الأداء الحكومي.

- التطبيق الحازم من قبل السلطة التنفيذية لمبادئ الشفافية والنزاهة وتفعيل معايير محاربة الفساد وتطوير الآليات المرنة اللازمة للرقابة على أداء الأجهزة الحكومية بغرض إيجاد بيئة صحية لنمو الاقتصاد المعرفي.
- تطوير تطبيقات الحكومة الالكترونية وزيادة خدماتها لتسهيل واختصار الإجراءات لاسيما المتعلقة بالشركات المحلية والدولية من حيث التراخيص والإجراءات المرتبطة بالعمليات والعمالة الماهرة.
- خلق الآليات اللازمة لضمان المشاركة الفعالة بين الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في سبيل تشكيل قاطرة متعاظمة لقيادة عملية الانتقال نحو الاقتصاد المعرفي بما يشمل تشجيع التفاعل بين المؤسسات العلمية والمشاريع الإنتاجية، وزيادة التوعية المجتمعية.
- تشجيع الجهات الحكومية على اتاحة ونشر كافة المعلومات المتعلقة بعملها إلكترونياً بما يفسح المجال للجهات المختلفة للاستفادة من تلك البيانات من قبل كافة الجهات لخدمة عملية التحول نحو اقتصاد المعرفة.
- زيادة الاستثمار في الربط الالكتروني للجهات الحكومية ببعضها البعض وتوحيد المعايير القياسية لنظم المعلومات الالكترونية فيها، فضلاً عن تطوير عملية التراسل الالكتروني بين تلك الجهات.
- تطوير التشريعات الحالية واقتراح تشريعات جديدة تضمن تهيئة البنية القانونية اللازمة لعملية التحول نحو اقتصاد المعرفة كالقوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وتسجيل براءات الاختراع، وحماية المنافسة، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتمويل المشاريع الريادية، وتشجيع المبادرات والابداع.
- الإسراع في إقرار التشريعات التي تساعد في تعزيز مبادئ الشفافية وتقليل فرص الفساد وسوء استخدام السلطة في الأجهزة الحكومية مثل مشاريع القوانين المتعلقة بتعارض المصالح وحماية المبلّغ وضمان حق الاطلاع بما من شأنه تعزيز الأرضية اللازمة لنمو اقتصاد المعرفة.
- مراجعة واقع القيود المحاسبية والمالية الواردة في مختلف التشريعات والتي تحد من قدرة مؤسسات الدولة المختلفة في توجيه مواردها نحو أنشطة اقتصاد المعرفة، وضرورة التأكد من التطابق بين نصوص التشريعات القائمة وما تقوم به الجهات الرقابية بالدولة من تطبيقات عملية لتلك النصوص، بما يساهم في توفير المرونة اللازمة لانطلاق أنشطة الابداع والابتكار.

## المحور الثاني - اصلاح البيئة الاقتصادية

وذلك من خلال التوجهات الأساسية التالية:

- فتح الأسواق المحلية والانفتاح على التجارة الخارجية والتشجيع على تنمية الواردات المرتبطة بالاقتصاد المعرفي للصناعات المحلية كوسائل الإنتاج القائمة على استخدام التكنولوجيا المتقدمة من خلال التسهيلات الجمركية والاعفاءات الضريبية.
- توفير الحوافز الاقتصادية كالإعفاءات الضريبية والرسوم الجمركية وتوفير الأراضي اللازمة لاستقطاب الشركات الأجنبية التي تعمل بشكل خاص في قطاعات تدعم الانتقال نحو الاقتصاد المعرفي كتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات الحديثة.
- خلق مؤسسات التمويل الحكومي وتشجيع مؤسسات التمويل الخاصة بهدف تقديم الدعم للمبادرات والمشاريع الابتكارية وأنشطة البحث والتطوير حيث لا يمكن بناء اقتصاد معرفي دون وجود التمويل اللازم.
- التركيز على عدد محدّد من الصناعات المحلية القائمة فعلياً والتي يمكن من خلال تفعيل آليات الاقتصاد المعرفي تطوير تلك الصناعات والانطلاق بها إلى الخارج وضمان تنافسيتها العالمية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال انشاء المناطق الاختصاصية التي تعمل على تجميع المشاريع الصناعية المتشابهة في منطقة جغرافية واحدة بما يساهم في توفير فرص أكبر للابتكار وتحسين الإنتاجية وزيادة التنافسية.
- توجيه جزء من موارد الدولة المالية من الاحتياطي العام واحتياطي الأجيال القادمة للاستثمار في الشركات العالمية الرائدة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يحقق عوائد مالية تساهم في تقليل الاعتماد على البترول كمصدر رئيسي للدخل من جهة، ونقل أحدث التكنولوجيا المتوافرة إلى المشاريع الإنتاجية المحلية بما يساهم في دعم النمو الاقتصادي والانتقال لاقتصاد العرفة من جهة أخرى، فضلاً عن إتاحة المجال لمراكز الأبحاث المحلية وطلبة الدراسات العليا في مجالات الهندسة والعلوم للاستفادة من الخبرات العملية ومختبرات البحث والتطوير في تلك الشركات.
- التأكد من أن تقوم الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية بإعادة صياغة استراتيجية استثماراتها لتضمن التركيز على اقتصاد المعرفة من بين أبرز أهدافها، وذلك من خلال الاستفادة من الشركات الأجنبية التي تستثمر في مشاريعها بما يؤدي إلى نقل التكنولوجيا العالية إلى الكويت وتدريب الكوادر الوطنية وتوفير الفرص التعليمية، وإنشاء مراكز البحوث والحواضن التكنولوجية للارتقاء برأس المال البشري.
- الحرص على تخصيص جزء من الموارد المالية لمؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة للاستثمار في اقتصاد المعرفة بشكل مباشر يساهم في تنشيط عمليات البحث والتطوير الذاتية، ودفع عجلة أبحاث

مصادر الطاقة البديلة (بالتعاون مع المراكز البحثية الأخرى) ومن ضمنها الطاقة الشمسية التي يمكن أن يكون لها مستقبل واعد بالتنمية المستدامة بدولة الكويت.

- دعم الابتكارات والمبادرات والمشاريع الريادية الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال التسهيلات القانونية والمالية والضريبية التي يمكن أن تقدمها أجهزة دعم الابتكار في الدولة في سبيل تسهيل حصولها على التكنولوجيا اللازمة لتطوير أعمالها.
- تقديم مختلف التسهيلات اللازمة لشركات الاتصالات المتنقلة لتطوير شبكتها، بما يساهم في ضمان توفير خدمات الاتصالات، ونقل المعلومات بكفاءة عالية، وذلك من خلال الهواتف النقالة، وأجهزة بث موجات الإنترنت المتنقلة (MiFi Router) بما يضمن المحافظة على التنافسية فيما بينها من خلال آليات السوق.
- إقامة الشراكات بين الأجهزة الحكومية ذات الاختصاص مع شركات الاتصالات، وتقديم الحوافز اللازمة وآليات التمويل المرنة؛ لتشجيع شركات الاتصالات على الاستثمار في جهود البحث والتطوير الذاتية وإطلاق الابتكارات، وجلب أحدث التقنيات العالمية في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وخلق المزيد من الخدمات المبتكرة.
- العمل على خفض تكلفة استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وذلك لجعلها متاحة بشكل أكبر للشركات (ولأفراد كذلك) من خلال تخفيض الضرائب والرسوم التي تفرضها أجهزة الدولة على شركات الاتصالات بالشكل الذي ينعكس على تكلفة استخدام شبكة الاتصالات من قبل المستخدمين النهائيين.

### المحور الثالث - الاستثمار في التنمية البشرية والتعليم

وذلك من خلال التوجهات الأساسية التالية:

- خلق استراتيجية واضحة للنظام التعليمي تهدف إلى إعداد جيل قادر على تحقيق الريادة في عملية التحول نحو اقتصاد المعرفة بكل ما يتطلبه ذلك من تطوير للمناهج وطرق التدريس وكفاءة المعلمين، بما يضمن رعاية المواهب وتفجير الطاقات الإبداعية لدى الطالب الكويتي.
- تحسين جودة النظام التعليمي من خلال تطبيق أحدث أنظمة التعليم في العالم وفق أعلى المعايير الدولية، ومن خلال الاستفادة من تجارب الدول الأخرى بما يتواءم مع البيئة المحلية.
- تنمية المواهب والمهارات الابتكارية منذ مراحل التعليم الأولى من خلال تنشئة الأطفال على التفكير الحر وحب المعرفة، والاجتهاد في الابتكار والابتعاد عن النمطية، والتعامل مع مصادر المعرفة الالكترونية، وتشجيع الجدل العلمي والنظر إلى الأمور من زوايا مختلفة وبأشكال غير تقليدية.

- زيادة الساعات الدراسية لمقررات العلوم والرياضيات والكمبيوتر واللغات في الخطط الدراسية، مع تطوير محتويات الكتاب المدرسي وفق ما هو مستخدم في أنظمة الدول المتقدمة بما يتلاءم مع التطورات الحديثة في العالم، بالإضافة إلى تطوير أساليب التحصيل في تلك المقررات تحديداً، وتحسين عملية قياس أداء الطالب فيها.
- تغيير أساليب التعليم النمطية، والانتقال إلى الأساليب الحديثة في التعليم القائمة على التفاعل، والمشاركة، والتعليم الذاتي، وتطوير مهارات الطالب في مجالات التفكير النقدي والمعرفة التطبيقية، وبناء الاستنتاجات، والتواصل مع الآخرين وحل المشكلات.
- زيادة الاستثمار في استخدام الوسائل التكنولوجية وزيادة الساعات الدراسية للتعليم الإلكتروني، واستخدام الطالب للكمبيوتر والأجهزة الذكية في الحصول على المعلومات واستخدامها.
- تأسيس مجمّع للمواهب حيث يعتبر توافر العلماء والمهندسين من أهم المرتكزات لتنمية مجال البحث والتطوير، ويجب لضمان استمرار توافر العلماء والمهندسين من تنمية قدرات الطلاب المتميزين على تطبيق مبادئ العلوم والهندسة في مراحل مبكرة من حياتهم التعليمية.
- إعادة النظر في سياسات التعيين لكافة مخرجات كليات التربية، ونظم الترقيات للمعلمين، بما يضمن تطبيق نظام رخصة التعليم القائمة على تعيين الكفاءات التربوية، وذلك من خلال التركيز على قدرة المعلم على تنمية مهاراته ومعارفه.
- تقديم الحوافز والتسهيلات اللازمة لجلب فروع لجامعات عالمية متميزة في مجالات الأبحاث والتطوير، لاسيما المتعلقة منها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاستفادة من خبراتها في تنشيط البحث العلمي، وتطوير ارتباط المراكز البحثية بالأنشطة الإنتاجية لدى قطاع الأعمال.
- تشجيع القطاع الخاص على تمويل مراكز الأبحاث، ودعم البحث العلمي، وتشجيع الإبداع والابتكار في المؤسسات العلمية والأكاديمية، لاسيما المتعلقة منها بمجالات الاقتصاد المعرفي، فضلاً عن توفير الحوافز الضرورية للقطاع الخاص لتشجيع إسهامه التطوعي بتمويل الأنشطة الذاتية في البحث والتطوير، وربطها بالمراكز العلمية.
- العمل على تطوير البرامج الأكاديمية في الكليات الحكومية، ومساعدة الجامعات الخاصة على تطوير برامجها في أفرع العلوم والهندسة والتخصصات الأخرى المرتبطة باقتصاد المعرفة، بما يضمن التركيز بشكل أكبر على التطبيقات العملية على حساب الجوانب النظرية، وتكثيف ربط الطلبة بأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا العالمية، وتأصيل مهارات استخدام الكمبيوتر والأجهزة الذكية في تطبيقات العلوم والهندسة.

- تركيز خطط الابتعاث الخارجية على الدول الرائدة في مجال الاقتصاد المعرفي، والتركيز على ابتعاث الطلبة في تخصصات الهندسة والعلوم والرياضيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والريادة في إدارة الأعمال.
- التوسع في استقطاب الطلبة الأجانب المتميزين من الدول الصناعية والدول الرائدة في مجال الاقتصاد المعرفي، وذلك من خلال توفير المنح الدراسية لهم في الجامعات المحلية مع العمل على ضمان توظيفهم وظيفياً بعد التخرج في القطاع الخاص.
- تطوير معايير نظام ضبط جودة التعليم الجامعي وآلياته بما يكفل تركيز الجامعات الخاصة والحكومية على المناهج التطبيقية الحديثة وتكنولوجيات المعلومات، والاتصالات، وتحفيز الابتكار والإبداع، بما يضمن تحسين جودة مخرجات تلك المؤسسات التعليمية.
- المساعدة على إقامة شراكات بحثية بين الجامعات والمراكز البحثية بدولة الكويت، والجامعات والمراكز البحثية المتميزة على مستوى العالم، لاسيما في الدول الرائدة في الاقتصاد المعرفي، والاستفادة من خبراتها في المجالات المرتبطة باقتصاد المعرفة.
- تشجيع تأسيس جامعات جديدة تركز على عرض التخصصات المطلوبة لاقتصاد المعرفة، وتسهيل استقطاب هيئة أكاديمية متميزة للعمل فيها، بحيث تعمل تلك الجامعات على إمداد سوق العمل بالكفاءات المبنية خصيصاً لدفع التحول نحو اقتصاد المعرفة، بالإضافة إلى المساهمة في تنشيط البحث العلمي والتطوير والابتكارات، والمشاركة في تدريب الكوادر العاملة، وعقد الشراكات مع المؤسسات العلمية المحلية والدولية.
- استحداث الحواضن التكنولوجية حيث يعتبر توفير الإمكانات اللازمة للعلماء والمهندسين من أبرز المتطلبات لتنمية الابتكار والإبداع. ويجب لضمان استمرار حركة الاختراع والابتكار والبحث والتطوير من توفير الحوافز المناسبة لتشجيع المهندسين والعلماء على صقل وتطوير قدراتهم لتحقيق التميز العلمي.
- تقديم برامج مكثفة في التأهيل لتطوير العنصر البشري الوطني في بعض مجالات التطبيقات التكنولوجية الحديثة ذات المستقبل الواعد بما يساهم في رفد قدرات الموارد البشرية للاستفادة من المعرفة المتقدمة.
- زيادة اهتمام الدولة بالمبتكرين والمخترعين من خلال توفير الحوافز المالية والجوائز التشجيعية المجزية لهم، كما لابد من توفير الحوافز الأدبية لتلك الفئة.
- تشجيع الشركات الأجنبية العاملة بدولة الكويت على تخصيص نسبة من أرباحها لتوفير الدعم للبحث العلمي في المؤسسات العلمية المحلية، والاستفادة من خبراتها الفنية في إنشاء الحواضن العلمية للباحثين، فضلاً عن المساهمة في توفير البعثات الدراسية الداخلية للطلبة الأجانب المتميزين والبعثات الخارجية للطلبة الكويتيين.



- زيادة الإنفاق العام على دعم البحث العلمي المحلي في المجالات المرتبطة باقتصاد المعرفة بما يتناسب مع المستويات الدولية، وإعادة صياغة معايير تمويل البحث العلمي من قبل الأجهزة التابعة للدولة كمؤسسة الكويت للتقدم العلمي، بما يساهم في التركيز على دعم الأبحاث المرتبطة باقتصاد المعرفة.
- خلق رؤية واضحة لدور الكليات التطبيقية والمعاهد المهنية في المجتمع بما يستلزمه من تطوير لبرامجها لتلائم متطلبات الاقتصاد المعرفي، بحيث تنتقل من عملية توفير العمالة الفنية التقليدية اللازمة لسوق العمل إلى خلق رأس المال البشري القادر على دفع الانتقال نحو اقتصاد المعرفة بما يحمله من مهارات فنية وتقنية عالية وقابلية للإبداع والابتكار، لاسيما في المجالات التي تخدم عمليات إنتاج المعرفة وتبادلها واستخدامها، وتخدم القاعدة الصناعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ربط الكليات التطبيقية والمعاهد المهنية بمؤسسات القطاع الخاص والمشاريع الإنتاجية، بغرض تحسين الارتباط بين مخرجات المؤسسات التعليمية، وحاجة سوق العمل الواقعية، مع توفير الحوافز اللازمة وفرص التدريب العملي في المؤسسات العامة والخاصة.
- إعادة صياغة رؤية حكومية لتوجيه التدريب بصورة أكثر كفاءة ليخدم عملية التحول نحو اقتصاد المعرفة من خلال التركيز على تطوير معارف الموارد البشرية ومهاراتها في مجالات التقنيات العالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن تحسين مهارات الأفراد بما يحفز لديهم الإبداع والابتكار والتفكير الناقد والقدرات على حل المشكلات.
- العمل على تطوير آلية ترخيص المعاهد التدريبية من خلال تحديد معايير تضمن جودة البرامج المقدمة من خلالها، ووضع الآليات اللازمة للرقابة على البرامج التي تعرضها المعاهد التدريبية لضمان استمرارية جودة مخرجاتها.
- تأصيل تقييم أداء العاملين على أساس التطور الناشئ في قدراتهم ومعارفهم ومهاراتهم المتحصلة من البرامج التدريبية التي يخضعون لها، وهو ما يستلزم ضرورة إيجاد آلية عملية لقياس مدى استفادة المتدرب من البرنامج التدريبي، وضرورة إعادة تدريب الحاصلين على تقييم (ضعيف) في البرامج التدريبية، وربط كل ذلك بتقييم أدائهم السنوي في جهات العمل المختلفة.